

الهدير التنفيذي للبورصة في مقابلة خاصة لصحيفة الغد

إعلان

كانون الأول 19, 2019 12:47 مساءً

- طرح جزء من أسهم البورصة للاكتتاب يعتمد على تحسن الظروف الاقتصادية وتلقي عرض مناسب من شريك استراتيجي.
- متفانين بالمستقبل في ظل تحسن في المؤشرات الاقتصادية وخطط التحفيز التي تنفذها الحكومة والخطط الاستراتيجية للبورصة.
- تم تلبية كافة متطلبات مؤشر MSCI ما عدا مطلب السيولة الذي هو خارج عن سيطرة البورصة ومؤسسات السوق ويجري العمل على معالجته.
- رفع مرتبة النردن 40 مركزاً في تقرير ممارسة الأعمال في ضوء تعليمات حوكمة الشركات.
- تطوير أنظمة البورصة الإلكترونية وفق أحدث المعايير العالمية حيث يجري العمل حالياً على تنفيذ مشروع الإفصاح الإلكتروني من خلال لغة XBRL ومشروع نظام التداول الإلكتروني والمتوقع إطلاقهما خلال العام القادم 2020.

قال المدير التنفيذي لبورصة عمان السيد هازن الوظائف خلال لقاء مع الصحفية هبة العيسوي بأن قرار طرح جزء من أسهم بورصة عمان للاكتتاب يعتمد إلى حد كبير على تحسن الظروف والنوضاع التي يمر بها الاقتصاد الوطني والسوق المحلية وتلقي عرض مناسب من شريك

وقال الوظائف في مقابلة خاصة لـ"الغد" إن عملية اكتتاب الأسهم والية بيعها ستتم في الوقت المناسب، حيث ستقوم البورصة بالتنسيق مع الحكومة لتحديد النلية والوقت المناسبين لذلك، إضافة إلى تحديد نسبة الأسهم التي ستباع من رأس المال والتي يجب ألا تتعدى بأي حال نسبة 49 % حيث إن السيطرة وملكية الحكومة يجب ألا تقل عن 51 % وذلك لموجب قانون الأوراق المالية.

يشار إلى أنه في 20 شباط (فبراير) 2017 تم تسجيل بورصة عمان كشركة مساهمة عامة هادفة للربح مملوكة بالكامل للحكومة، حيث من المتوقع أن يساهم تحويل البورصة إلى شركة في تعزيز المنفعة الاقتصادية التي تقدمها للاقتصاد الوطني، ويمكنها من تقديم خدمات أفضل واستقطاب شركات جديدة ومتعاملين جدد إضافة إلى الدخول في اتفاقات إقليمية ودولية مع جهات مختلفة لزيادة الحصة السوقية لها إقليمياً ودولياً.

إلى ذلك أكد الوظائف على أن إضافة ضريبة مقطوعة على المتاجرة بالسهم منذ نحو عام، رفع كلفة الاستثمار في السوق المالي وأثر سلباً على حجم التداول.

وبين أن أسعار جزء كبير من الأسهم في البورصة أصبحت أقل من قيمتها الدفترية، نتيجة التحديات التي يواجهها السوق من ظروف اقتصادية صعبة وحالة عدم اليقين لدى المستثمرين في ظل الوضع المضطربة في الإقليم المحيط.

ووافقت الحكومة قبل نحو عام بعد لقاءات وتشاورات عديدة مع عاملين في سوق رأس المال على مقترح فرض ضريبة مقطوعة على المتاجرة بالسهم قيمتها 80 قرشاً على كل ألف دينار يتم تداولها في بورصة عمان.

في حين تعرف القيمة الدفترية للأسهم على أنها القيمة الصافية للسهم بحسب القيمة التاريخية للأصول والخصوم التي على الشركة، أما القيمة السوقية فهي قيمة السهم في السوق، وهي حاصل ونتيجة تداول السهم متأثراً بعوامل العرض والطلب.

وأكد الوظائف على تأثير الاقتصاد الوطني نتيجة للظروف السياسية المحيطة مما أدى إلى تراجع عدد من المؤشرات، إضافة إلى وجود تحديات أخرى أساسية تواجه السوق المالية مثل تراجع الثقة بالسوق، وتراجع السيولة الموجهة للاستثمار في الأوراق المالية وتوجه الاستثمار نحو أنواع أقل مخاطرة، مثل الودائع نظراً لارتفاع أسعار الفائدة وغيرها.

وقال الوظائف إن كون البورصة مرآة تعكس الظروف الاقتصادية والتوقعات فقد استثمرت هذه الظروف في التأثير على مؤشرات النداء في البورصة منذ العام 2011 ولغاية تاريخه، مما أدى إلى تراجع المؤشر العام لأسعار الأسهم وتراجع معدلات أحجام التداول وتراجع الإصدارات الأولية حيث لم يتم تأسيس أي شركة مساهمة عامة جديدة منذ العام 2009، وانخفاض عدد الشركات المساهمة العامة خلال السنوات العشر الأخيرة.

يشار إلى أن معدل حجم التداول اليومي في بورصة عمان يبلغ 9.2 مليون دينار، في حين يبلغ عدد الشركات المدرجة في البورصة نحو 192 شركة.

أما بالنسبة للاستثمار في الصكوك الإسلامية، قال الوظائف إنه منذ صدور قانون الصكوك في العام 2012 وصدور التعليمات الخاصة به لم يتم حتى الوقت الراهن إصدار صكوك من قبل الشركات إلا من شركة الكهرباء الوطنية.

ورأى الوظائف أن السبب في ذلك أن الشركات تلجأ للتمويل الأسهل والأسرع وتبرر ذلك بأن تعليمات الصكوك تأخذ وقتاً أطول وفيها تفاصيل أكبر.

وأشار إلى أن البورصة أصدرت عدداً من التوصيات والمقترحات للحكومة كان من أهمها إعادة النظر في الضريبة على التداول وتشجيع إنشاء صناديق الاستثمار المشترك ومنح حوافز ضريبية لهذه الصناديق لها لهذه الصناديق من أهمية في تعزيز الاستثمار المؤسسي الذي سيساهم في تعزيز نشاط السوق وزيادة عهقه واتساعه وتقليل مخاطر الاستثمار وتوفير أدوات استثمارية جديدة في السوق، وتشجيع إنشاء صناديق ومؤشرات التداول ETFs وإدراجها للتداول في البورصة وحث البنوك والمؤسسات المالية وصندوق استثمار أموال الضمان الإجتماعي لإنشاء هذه الصناديق.

وحول دمج مركز إيداع الأوراق المالية بين الوظائف أن الهيئة أصدرت بياناً بينت فيه تفاصيل عملية الدمج والتي لن تؤثر على عمل المركز والخدمات التي يقدمها.

وحول توقعاته لانداء السوق قال الوظائفى إنه رغم تراجع مؤشرات أداء البورصة إلا أن التحسن فى العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية العامة وخطط تحفيز الاقتصاد التى تطلقها الحكومة والخطط والمشاريع الإستراتيجية التى تنفذها البورصة ومؤسسات السوق وفق أحدث المعايير ومتطلبات المستثمرين المحليين والأجانب لادفة إلى تعزيز البيئة الاستثمارية فى البورصة وزيادة الاهتمام بها، إضافة إلى نتائج أداء الشركات المدرجة الأخيرة يجعلنا نتفاعل بتحسن أداء البورصة والشركات المدرجة فيه.

وأما بالنسبة لخطط البورصة لمواجهة التحديات التى يواجهها السوق بين الوظائفى إنه تم من خلال وضع استراتيجية تحتوى على العديد من المشاريع والبرامج بهدف تطوير كافة الأطر التشريعية والفنية وفق أحدث المعايير والممارسات الدولية وذلك لتعزيز المناخ الاستثمارى وزيادة جاذبية البورصة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وأشار إلى أن البورصة تنفذ توصيات استراتيجية خريطة الطريق التى توصلت إليها مؤسسات سوق رأس المال بالتعاون مع البنك النوروبى لإعادة الإعمار والتنمية EBRD والتى تهدف أيضاً إلى تعزيز المناخ الاستثمارى فى السوق من خلال تطبيق أحدث المعايير والممارسات الدولية، وجعل السوق أكثر جاذبية لمصدري الأوراق المالية، وتوعية وتثقيف المستثمرين والمصدرين.

وأكد الوظائفى على أن البورصة عضو فى اللجنة العليا المشكلة من رئيس الوزراء لتنفيذ توصيات خريطة الطريق وتضم عددا من المؤسسات الوطنية المعنية بما فى ذلك البنك المركزى ومراقبة الشركات ونقابة أصحاب شركات الخدمات المالية حيث ساهمت البورصة فى تنفيذ التوصيات وتعديل العديد من التشريعات المنظمة للسوق بما يعزز حماية المستثمرين.

وبين أن البورصة وبهدف توفير آلية لإنشاء صناديق الاستثمار المشترك قامت بإطلاق مؤشر ASE20 وهو مؤشر يقيس تحركات الأسعار للشركات الأكثر نشاطا والكبر من حيث القيمة السوقية للأسهم الحرة المتاحة للتداول لهذه الشركات، كما تمت المطالبة بحصر تسجيل وتداول السندات الحكومية وتسوية أثمانها فى مؤسسات السوق بهدف تعزيز سوق السندات، وتشجيع إصدار صكوك التمويل الإسلامى، وتوفير الدعم الحكومى للبورصة لتنفيذ مشاريعها الرأسمالية وتدريب كوادرها.

وبين أن البورصة عملت على تطوير أنظمتها الإلكترونية وفق أحدث المعايير العالمية حيث يجرى العمل حاليا على تنفيذ مشروع الإفصاح الإلكترونى من خلال لغة XBRL الذى من المتوقع إطلاقه خلال العام القادم 2020. وهى لغة عالمية نهطية متعارف عليها حيث سيتم من خلال النظام نشر المعلومات والإفصاحات الهامة والنسب التحليلية والنرقام الضرورية للمستثمرين فور وضعها على النظام باللغتين العربية والإنجليزية مما سيققل الوقت والجهد ويعزز الشفافية ويرفع كفاءة السوق ومبدأ الإفصاح عن المعلومات فى الوقت المناسب.

وبجرى العمل حاليا على وضع اللامسات الأخيرة على نظام التداول الإلكترونى الذى سيتم إطلاقه مع نهاية الربع النول من العام القادم، حيث يتميز النظام الجديد بمواكبته لأحدث التطورات على صعيد الأنظمة الإلكترونية بما يمكن من ربطه على أحدث التطبيقات، كما يوفر إمكانية التداول بوحدات صناديق الاستثمار المشترك والندوات المالية التى قد تستحدث فى السوق مثل المشتقات وصناديق مؤشرات التداول ETFs.

وتم إطلاق خدمة تطبيقات الهواتف الذكية مثل تطبيق متابعة جلسة التداول بشكل حى ومباشر وتطبيق أخبار وإفصاحات البورصة من خلال الهاتف المحمول، كما تم إطلاق موقع إلكترونى جديد للبورصة يوفر كافة المعلومات الهامة للمستثمرين والمهتمين باللغتين العربية والإنجليزية بما فى ذلك دليل الخدمات التى تقدمها البورصة لكافة النطراق التى تتعامل معها، إضافة إلى إطلاق حسابات للبورصة على مواقع التواصل الاجتماعى على الإنترنت بهدف التواصل مع المتعاملين والمهتمين وتزويدهم بأخبار البورصة أولا بأول ومعرفة توجهاتهم وأرائهم والتفاعل معهم.

ومن أهم ما تم تنفيذه هو الالتزام بمتطلبات مؤشر MSCI العالمى لرفع تصنيف مؤشر بورصة عمان من سوق نام إلى سوق ناشئ Emerging باستثناء معايير السيولة التى ليست تحت سيطرة البورصة أو مؤسسات السوق حيث يتم حاليا محاولة معالجة هذا الموضوع من خلال مشروع نعمل البورصة على تنفيذه للاستقطاب شركات عائلية وحكومية لإدراجها فى السوق، كما سيتم العمل على تطوير الخدمات الإلكترونية فى السوق من خلال إطلاق مشروع الإفصاح الإلكترونى من خلال لغة XBRL وهذا ما سيعزز الإفصاح والشفافية فى السوق، وإطلاق مشروع تحديث نظام التداول الإلكترونى، وإطلاق عدد من المؤشرات الجديدة مثل مؤشر ASE80 ومؤشر العائد الكلى والمؤشر الإسلامى وذلك بهدف تعزيز الشفافية والمعلومات الضرورية للمستثمرين. كما ستعمل البورصة على تعزيز التزام الشركات المدرجة فى البورصة بقواعد الحكومة من خلال بطاقات الأداء المتوازن Scorecards، وجدير بالذكر أن ترتيب الأردن فى تقرير ممارسة الأعمال Doing Business الصادر عن البنك الدولى تحت محور حماية المستثمرين الألفية ارتفع 40 مركزا خلال عام واحد فى تقرير 2019 فى ضوء إصدار تعليمات الحكومة الجديدة للشركات المدرجة فى البورصة. كما ستعمل البورصة على تعزيز جهودها لزيادة الوعي والتثقيف فى كافة النهور المتعلقة بالبورصة والاستثمار فيها.

ومن أهم المشاريع التى ستعمل البورصة على تنفيذها هو الترويج للفرص الاستثمارية فى البورصة وسوق رأس المال الوطنى الذى أصبح يتمتع ببنية تنظيمية وتشريعية تتواءم مع احتياجات المستثمرين المحليين والأجانب وفق أحدث المعايير والممارسات الدولية، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الوطنية وشركات الخدمات المالية والشركات المدرجة فى البورصة.

